واقع التنمية المستدامة في الجزائر

غناني فريدة فايزة

[أستاذة مساعدة قسم "أ". بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان]

[faridaghennani@yahoo.fr]

زياني نجية

[أستاذة مساعدة قسم "أ". بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان]

[ziani_n_101@yahoo.fr]

الملخص

التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، فالتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام، ولكن عملية تغيير أين يتم التنسيق بين استغلال الموارد الطبيعية، واختيار الاستثمارات، توجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسساتية وبين المستقبل واحتياجات الحاضر، جميع قطاعات النشاط تهتم بها: الزراعة، الصناعة، السكن، تنظيم الأسرة، ولكن أيضا الخدمات (المالية والسياحة) التي خلافا للرأي السائد هي غير مادية.، فالهدف منها هو تحديد خطط قابلة للتطبيق والتي يمكن لها أن توازن بين الجوانب الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية للنشاط البشري: " ثلاث ركائز " التي ستنظر فيها المجتمعات عن طريق المؤسسات والأفراد.

الكلمات المفتاحية: النمو الإقتصادي، التنمية المستدامة

Résumé

Le développement durable est un développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures à répondre à leurs propres besoins. Le développement durable n'est pas un état statique d'harmonie, mais un processus de transformation dans lequel l'exploitation des ressources naturelles, le choix des investissements, l'orientation des changements techniques et institutionnels sont rendus

cohérents avec l'avenir comme avec les besoins du présent. Tous les secteurs d'activité sont concernés par le développement durable : l'agriculture, l'industrie, l'habitation, l'organisation familiale, mais aussi les services (finance, tourisme…) qui, contrairement à une opinion répandue, ne sont pas qu'immatériels. Plus simplement, le développement durable est un mode de développement qui a pour but de produire des richesses tout en veillant à réduire les inégalités mais sans pour autant dégrader l'environnement.

L'objectif du développement durable est de définir des schémas viables qui concilient les trois aspects écologiques sociaux et économiques des activités humaines : « trois piliers » à prendre en compte par les collectivités comme par les entreprises et les individus.

***Mots-clés** : la croissance économique, développement durable*

***Abstract** :*

Sustainable development is development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs. Sustainable development is not a static state of harmony, but a process of change in which the exploitation of natural resources, the choice of investments, the orientation of technological and institutional change are made consistent with future as with the purpose of this. All sectors are concerned by sustainable development: agriculture, industry, housing, family organization, but also services (finance, tourism…) that, contrary to popular opinion, are not immaterial. Put simply, sustainable development is a development that aim is generate wealth while ensuring reduce inequality but without degrading the environment.The objective of sustainable development is to define viable plans that balance the three ecological social and economic aspects of human activity, « three pillars » to be considered by communities as by businesses an individuals.

***Keywords** :economic growth, sustainable development.*

المقدمة

ينظر الجميع للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق احتياجاتها الخاصة، فالتنمية المستدامة تسعى من جهة إلى حماية الإنسان والبيئة بالاستعمال المسؤول للموارد ومن جهة ثانية على الاهتمام بذوي الموارد المحدودة. فالملاحظ على أرض الواقع أنه توجد صعوبة كبيرة في تطبيق

الفكرتين السابقتين، ذلك أنهما يتناقضان مع واقع ومقتضيات السوق، هذه الأخيرة مبنية على أساس تحقيق المردودية الاقتصادية وتعظيمها والتي عادة ما ترى أن الاهتمام بشؤون البيئة والمجتمع يعتبر عبثا ويؤثر سلبا على المردودية والأرباح.

و على هذا الأساس يرى الباحثين إلى أن الاهتمام بالتنمية المستدامة أمر مهم و ضرورة للحفاظ على مستقبل الأجيال المقبلة وحقها في العيش، حيث يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة و البيئية و التي تسعى إليه جميع دول العالم و تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق ذلك و تسير نحو استكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بوضع سياسيات و إجراءات لتحقيقها.

الإشكالية :بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية التالية لهذه المداخلة على النحو التالي

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟

الهدف البحث

-نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز أهمية التنمية المستدامة من خلال تقديم أبعادها الثلاث ومدى علاقتهم و ترابطهم بالنسبة للواقع الجزائري.

أدبيات الدراسة

دراسة لفاطمة الزهراء زرواط عام (2006) حول إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي، و التي كان هدفها التعرف على كيفية تسيير النفايات بصفة عامة في الجزائر، و انعكاسات هذه النفايات على التوازن الاقتصادي من ناحية و التوازن البيئي من ناحية أخرى، و ما يترتب على هذه النفايات من تكاليف يتحملها المجتمع و امراض تصيب الصحة العامة.

دراسة لسالمي رشيد (2006) حول أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معالجة طرق تأثير التنمية الاقتصادية على الجوانب البيئية، وما نتج عن ذلك من آثار .

1- مفهوم التنمية المستدامة

يمكن أن نعرف التنمية المستدامة على أنها "**تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.**[1] " حسب تعريف للجنة براندتلاند عام 1987 .

يمكن أن نلمس في هذا التعريف فكرتين[2] : الأولى هي الحاجة والتي نعني بذلك الحاجات الأساسية والتي يجب أن نوليها الأولوية، و الفكرة الثانية محدودية الموارد و قدرة المحيط على الاستجابة في الوقت الحاضر و المستقبل.

[1] Marie-Claude Smouts « Le développement durable – les termes du débat- Edition Dalloz Paris 2005. P1

وقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون **"بمستقبلنا المشترك"** إلى **"أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد"**، والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة سنة 1987 تعمل على **"تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"**.

وقد عرفت التنمية المستدامة[3] أيضاً (Barbier 1987) بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي, نظام اقتصادي, نظام اجتماعي، بينما ركز (GROOT) في دراسة على ما أسماها بالوظائف البيئية للحياة الإنسانية، وقد عرف (GROOT) سبعة وثلاثون وظيفة بيئية وحددها تحت أربعة عناوين رئيسة وهي القوانين, الناقل, الإنتاج, والمعلومات، بينما سعى آخرون (Paerce and Turner 1990) إلى تجميع الوظائف البيئية في ثلاث مجموعات وتشمل مواكبة الموارد للنشاطات البشرية، استيعاب التلوث الناتج عن النشاطات البشرية ومواكبة الخدمات البيئية للنشاطات البشرية، كما ظهر أيضاً منهج اقتصادي آخر أطلق عليه الاقتصاد الطبيعي (البيئي) والذي يتضمن طرح استراتيجي ينادي بأن الاقتصاد هو عبارة عن نظام في إطار النظام البيئي فهو يستمد الموارد المستخدمة من الطبيعة ويقذف بالتلوث إليها، وعليه فإن جميع النشاطات الاقتصادية مستمدة من الطبيعة وجميع الإنتاج الاقتصادي هو في الحقيقة استهلاك للطبيعة.

وقد قبلت فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم إقرارها على صعيد واسع، إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية، يعتبر مهمة أصعب، نظرا لأن الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة، ورغم ذلك يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية جهدا ذو أهمية كبيرة في اتجاه الاهتداء إلى أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة والشروع في عملية التغيير التي تحتاج إليها التنمية المستدامة.

2- نبذة تاريخية[4]

- **سنة1950** [5]: ترجع جذور التفكير العالمي بشان التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة * l'union internationale pour la conservation de la nature ، أول تقرير حول حالة

[2] Marie-Claude Smouts op cite p 2

[3] د.عبد الله عبد القادر نصير:"البيئة و التنمية المستدامة، التكامل الإستراتيجي للعمل الخيري-"مركز التميز للمنظمات غير الحكومية " أبحاث ودراسات العدد (7) ، 29 يوليو ،2002 ، ص 11 .

[4] Alain Jounot –Le développement durable- AFNOR 2004 p 11.

[5] أ.بوشنقير ايمان ، د.شبيرة بوعلام عمار – قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة – متاح http://rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkyr333_ayman_algzair.docx

* منظمة عالمية أنشئت سنة 1948 و مقرها بسويسرا

البيئة العالمية، كان هدف هذا التقرير هو دراسة حالة و وضعية البيئة في العالم، و قد اعتبر هذا التقرير رائد خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة و الموازنة بين الاقتصاد و البيئة في ذلك الوقت.

- **سنة 1968**:[6] إنشاء نادي روما والذي يضم بعض الشخصيات والذين يشغلون مناصب مهمة في بلدانهم لمحاولة الإحاطة بحدود النمو. عقد التنمية الاول[7] الذي تبنته الامم المتحدة 1960-1970 اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز اغلبها على اعتبارات اقتصادية خاصة مثل الدخل القومي ودخل الفرد بحيث تركز مفهوم التنمية في زيادة دخل الفرد والمجتمع ممثلا في الدولة.
- **سنة 1972** : نادي روما ينشر تقرير و هو ما يسمى ب " حدود النمو".
- **سنة 1972** (**5 إلى 6 من جوان**) :محاضرة للأمم المتحدة حول المحيط الإنساني و المشاكل البيئية بستوكهولم تتركز خاصة على التطور الاقتصادي و التفاعلات بين البيئة و الاقتصاد .
- **سنة 1980**: الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة نشر تقرير حول "الاستراتيجية العالمية للمحافظة" أين ظهرت لأول مرة فكرة التنمية المستدامة.
- **سنة 1981**:[8] ندوة الأمم المتحدة حول الموارد الطاقوية الجديدة والمتجددة (نيروبي).
- **سنة 1987** (**أبريل**): تعريف للتنمية المستدامة مقترحة من قبل الجمعية العالمية للبيئة والنمو تقرير برنتلاند المعنون "مستقبلنا المشترك".
- **سنة 1989**:[9] اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة.
- **سنة 1992** (**3 إلى 14 جوان**): قمة الأرض الثانية في ريو في عام 1992 التأكيد على لفظ التنمية المستدامة المفهوم أصبح أكثر قابلية من قبل الجمهور، وتضمنت هده القمة سبعة وعشرين مبدأ تدعو الى ضرورة تحقيق العدالة بين الاجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضمانا لتواصل عملية التنمية، وميلاد جدول أعمال مفكرة 21.
- **سنة 1997**: القمة الدولية حول المناخ، ندوة ريو بعد 5 سنوات.

[6] http://fr.wikipedia.org

[7] مصطفى عبد الحافظ ، - الحوار المتمدن- العدد 1569 بتاريخ 2006/6/2 .

[8] www.unesco.org/most/sd_arab/fiche3b.htm

[9] أبوشنقير ايمان ، د,شبيرة بوعلام عمار – قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة متاح على الموقع :http://rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkyr333_ayman_algzair.docx

- **سنة 2002 (26 أوت إلى 4 سبتمبر)**: بعد عشر سنوات على مؤتمر ريو ها هو مؤتمر جوهانسبورغ ينعقد في جنوب إفريقيا خلال شهر سبتمبر 2002 حول نفس الانشغالات وينتهي إلى الفشل في حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض سنة 1992.
- **سنة 2005**:[10] معاهدة كيوطو القائمة على تخفيض مستوى الغازات المنبعثة من الصناعات والتي هي المسؤولة عن ظاهرة الانحباس الحراري التي تسبب ارتفاعا من درجة الحرارة واختلالا في التوازن البيئي الطبيعي في جميع أنحاء العالم.
- **سنة 2007**:[11] خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر سنة 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.
- **سنة 2010**:[12] بعدها بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ "بكوبن هاغن " سنة 2010، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات و إبرام العديد من الاتفاقيات ، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية ، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري و كذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية و الجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة و كمية كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، و اكتف الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي و مكافحة الاحتباس الحراري.

3- مؤشرات قياس التنمية المستدامة[13]

تسعى المجتمعات لتقييم نجاح خططها التنموية بالاعتماد على مؤشرات محددة، والأسلوب التقليدي في تقييم نجاح خطط المجتمعات غالباً ما يركز على موضوع محدد مثل متوسط دخل الفرد في البلد الواحد. إلا أن الاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامي طويل المدى. ولقياس الكفاءة والتلاحم بين مختلف الأنظمة فإن مؤشرات الاستدامة

3 بوشنقير ايمان ، د,شبيرة بوعلام عمار – قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة متاح على الموقع : http://rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkyr333_ayman_algzair.docx

[11] أ,بوشنقير ايمان ، د,شبيرة بوعلام عمار – قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة متاح على الموقع : http://rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkyr333_ayman_algzair.docx

[12] أ,بوشنقير ايمان ، د,شبيرة بوعلام عمار – قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة متاح على الموقع : http://rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkyr333_ayman_algzair.docx

[13] مقالة من إعداد باتر محمد علي وردم متاحة على الموقع: http// :www.arabenvironment.net

تشمل العديد من الجوانب الواسعة مثل الاقتصاد والبيئة وثقافة وحضارة المجتمع ودور السياسة والحكومة واستخدام الموارد والتعليم والصحة والجودة والسكن وأعداد السكان والأمن العام والرفاهية والمواصلات.

ولكن لا يمكن اعتبار مؤشر الاستدامة البيئية مقياسا عالميا محكما للتنمية المستدامة، إذ أنه يتعرض حاليا للكثير من النقد المنهجي، أما المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة فقد طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى عادة بمؤشرات " الضغط والحالة والاستجابة"Pressure- state-response Indicators لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية، التلوث، انبعاث الكربون ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة ومؤشرات الاستجابة مثل المساعدات التنموية.

ويمكن تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية والتي توفر تقييما لمدى تطور الإدارة البيئية.

4- تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر و من أهمها :

1-4 **النمو الاقتصادي** يشكل النمو الاقتصادي أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

في سنة 2001 تم اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد إلى غاية 2004 وقد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج قصد تحفيز النمو من خلال إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الاستثمار وكذلك تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر. وبفضل الإصلاحات المتخذة خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو.

لقد حقق الاقتصاد الجزائري[14] تطورا في عام 2012 بنسبة تقدر ب 3.3 % مقارنة بالتطور الحاصل عام 2011 بنسبة تقدر ب 2.8 .% بالقيمة الحالية، le PIB في عام 2012 قد تطور إلى 15843.0 مليار دج مقابل 14519.8 مليار سنة 2011، يعني نسبة نمو ب 9.1 % ومعامل انكماش ضمني ب 5.6 %. هذا الاتجاه التنازلي في مستوى معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك أساسا إلى مستوى أسعار الصادرات من المنتجات النفطية والتي انخفضت من 112.9 دولار للبرميل في سنة 2011 إلى 110.74 في سنة 2012 (النفط الخام).

[14] Les comptes économiques en volume de 2000 à 2012 , N°648 , disponible sur le site : http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_Comptes_Volume_2000-2012.pdf p 2.

وقد ساهمت قطاعات النشاط الاقتصادي بطريقة متباينة جدا في انشاء هذه الثروة الداخلية. وقد لوحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الهيدروكربونات هو في مستوى كبير جدا في عام 2012 (7.1%) ويكسب نقطة مقارنة مع عام 2011.

الجدول التالي يلخص تطور معدل الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2012 .

الجدول 1 . تطور معدل الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2012 .

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Le PIB	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3
Le PIB hors hydroc	3.8	6.2	6.5	6.6	5.0	6.0	5.4	7.0	6.7	9.6	6.3	6.1	7.1

المصدر: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_Comptes_Volume_2000-P 112012.pdf

يتضح من الجدول السابق تحسن في النمو الاقتصادي لكن إذا حسبنا معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نجده لا يتعدى 3.9 %في المتوسط مما يدل ان التحسن في النمو الاقتصادي يرجع أساسا إلى مداخيل قطاع النفط كما ان القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة والخدمات لا تزال ضعيفة الأداء ولا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي. ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي يجب تعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات وترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال ما يلي:

-تشجيع القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى و بعض القطاعات ذات الأولوية كالقطاع الصناعي.

-اصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الاستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائية.

-عصرنة التسيير وتحديث إجراءات تسيير رأس المال المادي والبشري.

2-4 **البطالة:** بلغ اجمالي السكان الناشطين[15] حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 11964000 شخص خلال شهر سبتمبر 2013 وتحظى اجمالي السيدات الناشطات اقتصاديا عتبة 2 مليون (2275000) مشكلة 19.0 %من اجمالي السكان الناشطين اقتصاديا. وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 43.2 % بزيادة بلغت 1.2 نقطة مقارنة بسبتمبر 2012 وأزيد من 3 نقاط مقارنة بسبتمبر 2011، وبلغت هذه النسبة 69.5 % لدى الذكور و16.6 %لدى الإناث.

[15] Activité ,emploie & chômage au 4éme Trimestre 2013 ;N°653 disponible sur le site : http://www.ons.dz/img/pdf/donnees_stat_emploi_2013.pdf p 18.

الجدول أدناه يبن تطور المؤشرات المتعلقة بسوق العمل من 2004 إلى 2013

الجدول 2. تطور المؤشرات المتعلقة بسوق العمل من 2004 إلى 2013

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سكان في بطالة	1672	1448	1241	1375	1170	1072	1076	1062	1253	1175
الزيادة السنوية (من حيث الحجم)		-224	-207	134	-205	-98	4	-14	191	-78
السكان الناشطين حاليا	9470	9493	10110	9969	10315	10544	10812	10661	11423	11964
نسبة البطالة %	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8
نسبة بطالة الشباب (16-24) ب %	32.4	31.1	24.3	27.4	23.8	21.3	21.5	22.4	27.5	24.8
نسبة النشاط %	42.1	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4	41.7	40.0	42.0	43.2
نسبة العمل %	34.7	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2	37.6	36	37.4	39.0
الجنس: الذكور										
سكان العاملين حاليا	6439	6870	7372	7247	7717	8025	8261	8038	8393	8885
سكان في بطالة	1370	1199	988	1072	868	752	729	738	888	804
سكان نشطين حاليا	7810	8069	8360	8319	8585	8777	8990	8777	9281	9689
نسبة البطالة	17.5	14.9	11.8	12.8	10.1	8.6	8.1	8.4	9.6	8.3
نسبة النشاط	69.1	69.2	69.9	67.8	69	68.7	68.9	65.3	67.8	69.5
نسبة العمل	57	58.9	61.6	59.1	62	62.8	63.3	59.8	61.3	63.7
الجنس: الإناث										
السكان العاملين حاليا	1359	1174	1497	1347	1428	1447	1474	1561	1778	1904
سكان في بطالة	301	250	253	303	302	320	348	324	365	371
سكان نشطين حاليا	1660	1423	1749	1650	1730	1767	1822	1885	2142	2275
نسبة البطالة	18.1	17.5	14.4	18.3	17.4	18.1	19.1	17.2	17	16.3
نسبة النشاط	14.9	12.4	14.8	13.6	14.1	13.9	14.2	14.2	15.8	16.6
نسبة العمل	12.2	10.2	12.6	11.1	11.6	11.4	11.5	11.8	13.1	13.9

المصدر: http://www.ons.dz/img/pdf/donnees_stat_emploi_2013.pdf

تجدر الإشارة إلى انخفاض نسبة البطالة على المستوى الوطني لدى الجنسين مقارنة بسبتمبر 2012 إلا أن مستوى الانخفاض كان أكبر لدى الذكور مقارنة بالإناث مع انخفاض بلغ 1.3 نقطة مقابل 0.7 لدى الإناث. كما تبين أن نسبة البطالة لدى الإناث تستمر في الانخفاض المسجل منذ سنة 2011، حيث تراجعت من 19.2 % إلى 17.2 % ما بين 2010 و2011 ثم إلى 17.0 % من خلال 2012 لتصل إلى 16.3 %خلال 2013. ولعل من أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي حيث تشهد نسبة البطالة انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية حيث تراجعت النسبة لدى هذه الفئة من 21.4 % إلى 15.2% من 2010 إلى 2012 لتبلغ 14.3 %خلال 2013. كما تظهر نتائج المسح انخفاض نسبة البطالة لدى فئة الشباب (الفئة البالغة ما بين 16 و24) مقارنة ب 2012 حيث تراجعت من 27.5 % إلى 24.8 % أي ما يفوق شاب ناشط واحد من ضمن أربعة.

إن انخفاض معدل البطالة من 17.7 % في سنة 2004 إلى 13.79% سنة 2007 كان راجع إلى حجم مناصب الشغل التي تم انشاؤها، وذلك نتيجة النمو الاقتصادي المسجل في سنة 2007 والمقدر ب 5.6 %مما أدى إلى انخفاض البطالين من 1671534 شخص سنة 2004 إلى 1374663 شخص سنة 2007.

ورغم انخفاض معدل البطالة إلا أن مستواه يبقى مقلقا، في هذا السياق نضع الملاحظات التالية:

-طبيعة مناصب الشغل التي تم انشاؤها في سنة 2004 معظمها مؤقتة، ففي سنة 2005 نجد 58 % من الأجراء مؤقتين. هذا التوجه الذي يصاحبه غياب الحماية الاجتماعية والإحساس بعدم الأمان في الشغل.

-ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة بحيث نجد 64.86% من طالبي العمل هم غير مؤهلين و26.60% منهم لهم مستوى جامعي.

-بالنسبة لتوزيع الشغل حسب القطاعات الاقتصادية، نجد هيمنة قطاع التجارة والخدمات والإدارة بحيث نجد 56.70% من السكان المشتغلين، وهذا على حساب قطاع الصناعة وكذلك الفلاحة الذي يشغل 12 % و13.60 % على التوالي.

و لزيادة فعالية مكافحة البطالة يجب وضع استراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية[16]:

-تسيير أقل تمركزا لأجهزة التشغيل وتخصيصها للجماعات المحلية بحيث سيحسن أثر الموارد المخصصة.

-وضع آلية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.

-تحسين نظام المعلومات الإحصائية حو التشغيل.

-الاهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.

[16] قدي عبد المجيد – المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 ص 40 .

-الاهتمام بالقطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية نظرا لزيادة المقدرة الاستيعابية للعمالة.

-ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع جميع أشكال التشغيل الذاتي خاصة الحرفي وذلك من خلال تسهيل تقديم القروض.

-إقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية الضرورية وتحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية.

-ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي حيث أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى التشغيل.

-ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

جدول 3. تطور اليد العاملة للفترة 2004 – 2013 (الوحدة بالآلاف)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المستخدمين والمستقلين	2472	2183	2846	2516	2655	2762	2847	2963	2882	3117
أجراء دائمين	2902	3076	2901	2909	3198	3136	3208	3456	3675	3878
أجراء غير دائمين + تعلم	1785	2203	2430	2680	2815	3101	3250	2978	3396	3562
مساعدات عائلية	640	582	692	489	477	473	404	202	217	231

المصدر http://www.ons.dz/img/pdf/donnees_stat_emploi_2013.pdf

3-4 التلوث البيئي:

لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينيات حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، وخلال التسعينات شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق والسعي إلى الاندماج في الاقتصاد الدولي.

فخلال السنوات الماضية، عرفت الجزائر تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي و ترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات و قد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من انبعاث الغازات فيمكن أن نقول هناك سوء استغلال موارد الطاقة و الذي يكمن في زيادة الاستهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات البترولية ليصل إلى 12 مليون طن سنة 2006، وكذلك نقص الاعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية و الطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح.

من جهة أخرى، كثرة النفايات فأغلب النفايات هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية خاصة المنزلية منها فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية والمشوهة لجمال المناظر، فضعف مستوى جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات تؤدي إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن وبالتالي تساهم في تلوث البيئة، كما لا توجد استراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية والصناعية وفقا للمعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة.

كما تشكل الضغوطات الديمغرافية من أهم أسباب المشاكل البيئية، وقد أدى توسع العمران إلى تقليص الغابات، بالإضافة إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة لزيادة استهلاك الطاقة.

وقد أدت العوامل السابقة إلى تفاقم التلوث بجميع أشكاله وساهم في زيادة الأمراض الخاصة بالتنفس والصدر كالحساسية والربو. ولمواجهة هذا الوضع الخطير تم اصدار أول قانون لحماية البيئة سنة 1983، و يشمل قانون حماية البيئة على عدة مواد في اطار تبني سياسة وطنية لحماية البيئة، بحيث يحدد الهيئات المكلفة بتطبيق هذه السياسة و كيفية أداء مهامها. كما حدد الأوساط الطبيعية التي يجب حمايتها، بالإضافة إلى تحديد الأعمال التي تعد منافية لمقتضيات حماية البيئة، وكذلك التدابير الجزائية في حالة الإخلال بأحكام هذه القوانين.

وفي سنة 2003 صدر القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي يتعلق بخضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها، والأخطار التي تترتب عن استغلالها بترخيص من الوزير المكلف بالبيئة.

وقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية لمكافحة مختلف أنواع التلوث، ففي سنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، والذي وتم تعديله حسب قانون المالية لسنة 2000 بحيث يطبق لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص حسب درجة الأخطار التي تنجم عن استغلالها، كما تخصص مداخيل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.

وبمقتضى قانون المالية لسنة 2000 أسس رسم التطهير الخاص برفع النفايات المنزلية من أجل تمويل عمليات جمع وتسيير النفايات المنزلية الموكلة للبلديات. وفي سنة 2002 أجريت تعديلات على هذا الرسم، حيث يحدد مبلغ الرسم الواجب دفعه على النحو التالي:

- بين 500 دج و1000 دج بالنسبة للمحلات ذات الاستخدام السكني.
- بين 1000 دج و10000 دج بالنسبة للمحلات ذات الاستخدام التجاري والمهني والحرفي أو ما شابه ذلك.
- بين 5000 دج و20000 دج بالنسبة للأراضي المهيئة لإقامة المخيمات.

- بين 10000 دج و100000 دج بالنسبة للمحلات ذات الاستخدام الصناعي والتجاري والحرفية المنتجة لكميات من النفايات أكبر من تلك المذكورة أعلاه

المشاكل البيئية في الجزائر كبيرة و معقدة، و للأسف مازالت الجهود ضئيلة بالمقارنة مع ما تبذله الدول الأخرى، حيث لا تزال مدن كثيرة تعاني من وجود مفرغات النفايات العشوائية و غير الصحية و لم يتم لحد الآن معالجة الأمر، كما أن مشكلة التصحر مازالت لم تلق الاهتمام المطلوب، حيث إن مشروع السد الأخضر بحاجة إلى إعادة التفعيل من جديد، و يتوجب أيضا السعي الجدي للانتقال إلى الطاقات النظيفة و البديلة كالطاقة الشمسية التي تزخر الجزائر بكم هائل منها، و تبني مناهج التنمية المستديمة و البيئة المستديمة في كل تنمية مستقبلية ، لأن ذلك أضحى أكثر من ضرورة و حتمية، وتشجيع الثقافة البيئية بين المواطنين لخلق مشاعر الاهتمام بالبيئة و للتحسيس و التوعية بالقضايا و المشكلات البيئية.

خاتمة

وفي النهاية، فإن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي ما بين الشمال والجنوب وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي، ولكن تقييم مدى التزام الدول بها ومدى تحقيق النجاح في تطبيقها يعتمد على مؤشرات علمية واضحة يجب أن تدخل سريعا ضمن الاستراتيجيات والمؤشرات التنموية العربية.

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر. فالاستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من انبعاث الغازات ومن استخدام الموارد من حيث الوحدة الواحدة من الناتج. كما يتطلب تغيرا تكنولوجيا سريعا في البلدان النامية، ولاسيما البلدان الآخذة بالتصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية. والتحسين التكنولوجي هو بدوره أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة. وتتطلب التنمية المستدامة في الجزائر تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة، ولن يتأتى أبدا بدون قيادة قوية وجهود متصلة ونضالات مستمرة من طرف القوى العاملة والشعوب المقهورة في بلدان كثيرة.

المراجع باللغة الفرنسية:

– Alain Jounot.(**2004**), « Le développement durable ».Editions AFNOR .

– Marie–Claude Smouts.(**2005**), « Le développement durable – les termes du débat ».Edition Dalloz Paris .

المقالات باللغة الفرنسية:

- **Les comptes économiques** en volume de 2000 à 2012 , N°648 , disponible sur le site : http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_Comptes_Volume_2000-2012.pdf p 2.

- **Activité ,emploie & chômage** au 4éme Trimestre 2013 ;N°653 disponible sur le site : http://www.ons.dz/img/pdf/donnees_stat_emploi_2013.pdf p 18

المراجع باللغة العربية:

- **قدي عبد المجيد** – المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003

المقالات باللغة العربية:

- أ,**بوشنقير ايمان** ،,**شبيرة بوعلام عمار** – قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة – متاح على الموقع
- http://rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkyr333_ayman_algzair.docx
- **مصطفى عبد الحافظ**، -الحوار المتمدن-العدد 1569 بتاريخ 2006/6/2.
- مقالة من **إعداد باتر محمد علي** متاح على الموقع http://www.arabenvironment.net
- **عبد الله عبد القادر نصير**.(2002) ،«البيئة والتنمية المستدامة "مؤتمر الخير العربي الثالث عمان 22 /24 يونيو

معلومات من الانترنت :www.unesco.org/most/sd_arab/fiche3b.htm